كلمة عميد الكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله ربه رحمة للعالمين، سيد الخلق أجمعين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وآله وصحبه أجمعين

وبعد

يسعدني أن أقدم باسمي وباسم كلية القانون جامعة طرابلس،- أعضاء هيئة تدريس وموظفين وطلبة- أسمى آيات التقدير والشكر والامتنان للقائمين على هذا المحفل العلمي، القانون رقم 10 بعد مرور أربعين سنة، وكذلك الشكر موصول لكل من قدم لهم يد العون، وأخص بالذكر معالي وزيرة العدل.

لقد جاء هذا العمل في إطار تفعيل دور كلية القانون بشكل خاص، والجامعة بشكل عام في المساهمة في بناء ودعم مؤسسات الدولة في مجال تخصصها، فالجامعة بكلياتها المختلفة تمثل بيت خبرة لمؤسسات الدولة، وهو دور رئيس، لا يقتصر دورها على تلقين الطلبة العلوم بشتى فروعها، وأهمية هذه الندوة من أهمية موضوعها؛ فقانون الأحوال الشخصية يحمي البنية الاجتماعية، ومكانتها في المجتمع الإسلامي كبيرة، ومرور أربعة عقود على إصدار القانون تدعو لمراجعته، فدخول القانون حيز التنفيذ لا شك أنه أبرز إشكاليات عملية، كما أن مرور أربعة عقود يستلزم مراجعة القانون للاستجابة لمتغيرات الواقع.

إن هذه الندوة حلقة من حلقات قيام كلية القانون بدورها في مجال معالجة إشكاليات التشريع، وقد بدأت هذه الحلقات بمؤتمر تشريعات المرحلة الانتقالية في الميزان، سنة 2017م، ثم تبع هذه الخطوة قراءة لتشريعات الحدود، سنة 2023م، وتسعى الكلية لتفعيل دورها والمساهمة في دعم مؤسسات الدولة، خاصة الجهات العدلية في مجال التشريع.

وفي النهاية ونحن نجدد الشكر والتقدير للقائمين على هذا العمل، والداعمين من بحاث وجهات، ننبه على ضرورة استثمار مثل هذه اللقاءات العلمية، والجامعة والكلية داعمة لمثل هذه البرامج.

والله الموفق للصواب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عميد كلية القانون بجامعة طرابلس

د. سالم الغناي فرحات